



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● وكالة فيتش تثبت تصنيف مصر الائتماني عند "B+" مع نظرة مستقبلية مستقرة¹.

أبقت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني على التصنيف الائتماني طويل الأجل لمصر عند B+، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتدعم التصنيفات "سجل الإنجازات الأخير على مستوى الإصلاحات المالية والاقتصادية" في مصر، إلى جانب اقتصادها الكبير، الذي احتفظ باستقراره ومرونته خلال الوباء العالمي، إذ "حد النمو الاقتصادي المستمر وحزمة الدعم الخاصة بمواجهة فيروس كورونا من تأثير الجائحة على المالية العامة لمصر". وفي المقابل، يظل "العجز المالي الذي لا يزال كبيراً، والدين الحكومي المرتفع نسبة إلى الناتج المحلي، والمخاطر الأمنية والسياسية المحلية والإقليمية" من أبرز مواطن الضعف التي تضغط على التصنيف الائتماني للبلاد.

وتتوقع وكالة فيتش أن يتقلص العجز المالي بنهاية عام 2021/2022، مع زيادة الحصيلة الضريبية. وسيساعد دخول قانون الجمارك الجديد حيز التنفيذ وتحديث النظام الضريبي من خلال منظومة الفاتورة الإلكترونية، الحكومة على زيادة نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بنقطتين مؤبقتين على مدى السنوات الأربع المقبلة. ومن المتوقع أن يتسع العجز إلى 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020/2021 من 7% خلال العام المالي السابق و7.9% خلال العام المالي 2018/2019.

وأشارت إلى إن مستويات الدين الحكومي تظل "نقطة ضعف أساسية"، لكن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ستبدأ في الانخفاض خلال العام المالي الحالي، وارتفع حجم الدين من 84% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2018/2019 إلى ما يقدر بنحو 88% في العامين الماليين 2019/2020 و2020/2021، ولكن من المتوقع أن يتراجع إلى 86% بحلول نهاية العام المالي في 30 يونيو 2022، بدعم من النمو المتسارع واستمرار تحقيق فائض أولي.

وأضافت أن قد "تفوق أداء الناتج المحلي الإجمالي لمصر على الغالبية العظمى للاقتصادات المصنفة لدى وكالة فيتش طوال فترة الجائحة"، على خلفية الطلب المحلي وإنتاج الغاز الطبيعي واستثمارات القطاع العام الجديدة وسط تراجع عائدات السياحة والتصدير، وساعد نمو ائتمان القطاع الخاص، والذي ارتفع من 20% خلال العام المالي 2019/2020 إلى 21% في العام 2020/2021، أيضاً في تعزيز النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 5.5% بحلول العام المالي 2022/2023 مع عودة الأوضاع الاقتصادية العالمية وظروف السفر إلى طبيعتها.

وأشارت وكالة فيتش إلى أن تغير السياسات النقدية العالمية من أكبر التهديدات لاستقرار المالي في مصر، حيث وصلت حيازات الأجانب من الديون الحكومية إلى 34 مليار دولار الشهر الماضي، بعد أن واصلت الزيادة منذ هبوطها إلى أقل من 10 مليارات دولار في أعقاب انهيار السوق في بداية تفشي الجائحة العام الماضي، وحذرت وكالة فيتش من أن "التدفقات الوافدة" يمكن أن تنعكس استجابة لأي صدمة ثقة أو تحول في ظروف السيولة العالمية، مما قد يضع السيولة من العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والصرف تحت الضغط". وعلى الجانب الإيجابي، فإن إدراج مصر في مؤشر سندات جيه بي مورجان لديون الأسواق الناشئة اعتباراً من يناير المقبل وتسوية السندات المصرية من قبل يور وكليبر، والذي من المتوقع أن يجري في وقت لاحق من عام 2022، سيوفر "بعض الدعم الهيكلي" للطلب الأجنبي على السندات المقومة بالعملة المحلية.

¹ <https://enterprise.press/ar/stories/2021/10/24/%d9%81%d9%8a%d8%aa%d8%b4-%d8%aa%d8%ab%d8%a8%d8%aa-%d8%aa%d8%b5%d9%86%d9%8a%d9%81-%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%a6%d8%aa%d9%85%d8%a7%d9%86%d9%8a-%d8%b9%d9%86%d8%af-b-%d9%85/>

● استطلاع رأي لوكالة رويترز يرجح نمو الاقتصاد المصري بنسبة 5.1% خلال العام المالي الجاري 2.

- أجرت وكالة رويترز استطلاع رأي عن الاقتصاد المصري، حيث رجحت مواصلة الاقتصاد المصري رحلة الانتعاش ليسجل نموا قدره 5.1% خلال العام المالي الحالي 2021/2022، ثم ترتفع النسبة إلى 5.5% في العامين التاليين مع استمرار البلاد في التعافي من جائحة "كوفيد-19"، وأوضحت أن الاقتصاد المصري قد نما بنسبة 3.3% في العام المالي 2020/2021 وفقا للمؤشرات المبدئية المعلنة الشهر الماضي.
- وأشارت رويترز إلى أن التعافي المتوقع جاء أدنى بدرجة طفيفة من تقديرات الحكومة، التي تتوقع تسجيل الناتج المحلي الإجمالي للبلاد نموا قدره 5.4% بنهاية العام المالي الحالي في 30 يونيو 2022. وتوقع استطلاع مماثل أجرته رويترز في يوليو نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% خلال العام، في حين رجح صندوق النقد الدولي مؤخرا أن ينمو الناتج المحلي بنسبة 5.2% - وهذا أقل بنسبة 0.5% من توقعات الصندوق البالغة 5.7% في أبريل.
- وأوضحت أن من المتوقع أن "يرتفع نمو الاستهلاك مقارنة بسنة الأساس المنخفضة (2020) وأن يظل الاستثمار العام قويا هذا العام، ومن المهم ملاحظة ما إذا كان هذا النمو مستداما في 2022/2023، عندما تتلاشى آثار الجائحة بشكل كبير"، وأضاف أن سيصل متوسط معدل التضخم السنوي في مدن مصر إلى 6% خلال العام المالي 2021/2022، قبل أن يصعد إلى 6.4% خلال 2022/2023 و7% في 2023/2024، وفقا للاستطلاع. وأدى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة إلى ارتفاع معدل التضخم السنوي العام خلال الأشهر الأخيرة، إذ وصل إلى أعلى مستوى له في 20 شهرا عند 6.6% في سبتمبر الماضي من 5.7% في أغسطس السابق.

● تقرير مدير صندوق النقد الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، حول تأثير ارتفاع أسعار السلع الأساسية والتضخم وإمدادات اللقاحات على مصر والمنطقة 3.

- أشار الأستاذ / جهاد أزور مدير صندوق النقد الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إلى أن قد أثرت جائحة "كوفيد-19" على النمو في مصر لاعتماد اقتصاد البلاد بشكل كبير على السياحة والقطاعات التي تتطلب اتصالاً مباشراً بين البشر، وظل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد قويا خلال عام 2020 بسبب الإصلاحات والاحتياطات الوقائية التي راكمتها في الماضي، بما في ذلك الإجراءات النقدية والمالية. لكن خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد المصري في العام المالي 2021/2022 يأتي في ضوء تراجع معدلات السياحة الوافدة خلال العام السابق. وهناك عاملين مهمين في مساعدة مصر على تسريع وتيرة التعافي أولهما تسريع حملات التطعيم وإعادة تنشيط أجندة الإصلاح الهيكلي.
- وأضاف إنهم يتوقعون استمرار ارتفاع الأسعار في ظل ارتفاع أسعار السلع ومعدلات التضخم هذا العام، ثم البدء في التراجع تدريجيا خلال عام 2022، وأضاف أن "القضية الحقيقية بالنسبة لنا هذا العام هي حقيقة أن الزيادة مدفوعة بأسعار المواد الغذائية، ويعد الغذاء عنصرا رئيسيا في سلة إنفاق الأسر في المنطقة، وخاصة الفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض"، مؤكدا الأهمية البالغة لمعالجة البعد الاجتماعي لذلك، حيث لا يزال صندوق النقد الدولي يعتقد أنه مع كون التضخم مؤقتا، فإن الإجراءات التي جرى اتخاذها حتى الآن "كافية"، إلا أنه يطالب البنوك المركزية بأن تظل يقظة، وعند الحاجة، أن تتخذ تدابير إضافية لتجنب أي فك للارتباط القائم بين توقعات التضخم على للمدنيين القصير والطويل.
- وأوضح أن ليس من الضروري مواجهة مخاطر التضخم الحالية بإجراءات قاسية، في معظم الحالات كان الدافع وراء التضخم هو الانتعاش القوي ونقص القدرات. لذلك، من المهم عدم اتخاذ تدابير دائمة إذا لم يكن من المتوقع أن تكون مخاطر التضخم طويلة الأمد، لكن هناك بعض الاستراتيجيات التي يمكنها تخفيف التوترات بشأن الأسعار المتضخمة بشكل مصطنع، ومن بينها تحسين سلاسل التوريد، وتقليل أي اختناقات محتملة في الاقتصاد، والسماح بانتشار المزيد من ممارسات السوق - تعاطي العرض مع الطلب بشكل طبيعي.
- وأشار أيضا إلى الحاجة لإعادة معايرة تدابير الدعم التي جرى تقديمها خلال الجائحة لجعلها أكثر فاعلية في خدمة الفئات الأكثر احتياجا، مع إلغاء بعض الإجراءات التي لم تعد ضرورية.
- وأضاف الأستاذ / جهاد أزور، أن سيظهر أثر ارتفاع أسعار النفط على البلدان المستوردة للطاقة في الحساب الجاري أولاً، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الإنتاج، خاصة في البلدان التي لا تمتلك نظاما فعالا للنقل العام. وقد يتسبب ذلك أيضا في ارتفاع تكاليف النقل، لا سيما بالنسبة للفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل في البلدان التي توفر أنظمة دعم سخية أو مرافق غير فعالة، مثل لبنان حيث يحدث ذلك بالفعل.
- أما الدول مثل مصر التي أصلحت نظام الدعم لديها بالفعل فستشعر بتأثير أقل على ميزان مدفوعاتها. وبالفعل بدأت العديد من البلدان في إصلاح نظام الدعم الخاص بها، والتحول تدريجيا من الدعم العيني القائم على السلع

² <https://enterprise.press/ar/stories/2021/10/24/%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%b7%d9%84%d8%a7%d8%b9-%d8%b1%d9%88%d9%8a%d8%aa%d8%b1%d8%b2-%d9%8a%d8%b1%d8%ac%d8%ad-%d9%86%d9%85%d9%88-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5/>

3

<https://enterprise.press/ar/stories/2021/10/26/%d8%a5%d9%86%d8%aa%d8%b1%d8%a8%d8%b1%d8%a7%d9%8a-%d8%b2-%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d9%88%d8%b1-%d9%85%d8%af%d9%8a%d8%b1-%d8%b5%d9%86%d8%af%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%82%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88/>

الأساسية إلى الدعم النقدي القائم على أساس الدخل، مما يقلل من تأثير ارتفاع الأسعار، وفي مصر على سبيل المثال ساعد تحديث برنامجي تكافل وكرامة وإلغاء دعم البنزين الحكومة على معالجة هذه المشكلة والحد من تأثيرها.

وأضاف أن تواجه البلدان المتأخرة من حيث اللقاحات أيضا خطر زيادة معدلات البطالة وزيادة الضعف في قطاع الشركات، مما سيؤخر تعافيتها اقتصاديا.

وأشار إلى أن قد تعافت القطاعات التي ترسخت فيها التكنولوجيا بشكل جيد للغاية بوتيرة أسرع، في حين تخلفت عن الركب تلك قطاعات الأكثر اعتمادا على الاتصال البشري والقطاعات غير الرسمية. وسيساعد إصلاح أسواق العمل، وتوفير بنية تحتية أفضل للنساء للعمل، والاستثمار بكثافة في التكنولوجيا والمناخ الرقمي، في عملية التعافي.

● مصر قد تتلقى تمويلات بمليار يورو من الاتحاد الأوروبي حتى 2027⁴.

أشار "أوليفر فار هيلي" مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون الجوار والتوسع، إلى إن قد تحصل مصر تمويلات تصل قيمتها إلى مليار يورو من الاتحاد الأوروبي على مدى السنوات الست المقبلة للمساعدة في دفع "التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعافي على المدى الطويل"، حيث تأتي التمويلات ضمن خطة الاتحاد الأوروبي الاستثمارية لجنوب البحر الأبيض المتوسط بقيمة 7 مليارات يورو، والتي تضع الأمن المائي كأحد أولوياتها القصوى، وسيعمل الاتحاد الأوروبي مع بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لدعم جهود مصر في مكافحة تغير المناخ وحماية البيئة وضمان أنظمة غذائية مستدامة".

وأوضح أن الاتحاد الأوروبي أحد أبرز مقدمي التمويلات التنموية لمصر، وحيث ساهم الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الأوروبية على مدار السنوات الـ 14 الماضية، بتمويلات بلغت 3 مليارات يورو في مشاريع المياه في مصر، إذ بلغت مساهمة الاتحاد الأوروبي وحده 550 مليون يورو في هيئة منح. ووجهت هذه التمويلات بصورة كبيرة إلى مشروعات البنية التحتية كثيفة العمالة لتوفير فرص عمل والمساهمة في الحد من الفقر.

● الاقتصاد العالمي يتوجه إلى الاستثمار الجريء، الذي يشجع الابتكار والتميز ويحقق قفزات ربح عالية⁵.

يعتبر رأس المال الجريء المحرك الأساسي لتنويع الاقتصاديات الوطنية وتطويرها، وذلك عبر خلق أسواق جديدة وإنشاء شركات متنوعة تجتذب التكنولوجيا الحديثة والأيدي العاملة إلى الوطن العربي، هذا فضلا عن دوره في تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية. ويعد الاستثمار الجريء أحد أشكال الاستثمار أو التمويل المالي أو المعنوي، ويحتوي على مخاطرة كبيرة لاعتماده على تطبيق فكرة أو مفاهيم أو منتجات جديدة للتسويق، لم يتم التأكد من مدى نجاحها بعد، لكن العوائد الاقتصادية الناتجة عنه وتحقق قفزات ربحية مؤكدة.

يعمل هذا النوع من الاستثمارات على دعم ما يسمى بنماذج الأعمال «المربكة» وهي أعمال تغير طريقة تقديم الخدمة أو المنتج وتفتح أسواقا جديدة لقطاعات قائمة وتقضى على النظام القديم. وترتبط هذه الاستثمارات في قطاعات الأعمال غير المضمونة سواء من ناحية التقنية أو النماذج المربكة، ويدل على ذلك حجم هذه الصناديق الاستثمارية في أمريكا والتي تزامنت مع نمو "وادي السيليكون" الذي يضم أكبر الشركات التقنية في العالم، فلولا صناعة رأس المال الجريء لم يكن ليظهر هذا الوادي، ونظرا للنجاح الذي حققه هذا الاستثمار، نجد أن أغلب دول العالم المتقدمة لديها أصول كبيرة تدار من قبل صناديق رأس المال الجريء، وقد بلغ ما تم ضخه من قبل هذه الاستثمارات في أمريكا وحدها العام الماضي ما يزيد على 50 مليار دولار، وحاليا تنمو مشاريعه بشكل كبير في الصين، حتى إن التوقعات تشير إلى تجاوزها لأمريكا خلال السنوات المقبلة ما يؤكد على أهميتها من حيث التطور الاقتصادي العالمي، وقد بدأت دول الخليج العربي في التوجه نحو صناعة رأس المال الجريء، من خلال تركيزها في خططهم الاقتصادية، على الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقتصاد المعرفة. ويلعب الاستثمار الجريء دوراً كبيراً في تحقيق أهداف دول الخليج التي تنطوي على تنويع مصادر الدخل الاقتصادي، وذلك لتقليل الاعتماد على عائدات النفط وخلق فرص عمل متنوعة لمواطنيه.

وكشف تقرير لمؤسسة "ما جنيت" المسئولة عن المشروعات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن أن العام الماضي شهد رقما قياسيا جديداً تمثل بتسجيل 564 استثمارا في شركات ناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بلغت قيمتها نحو 704 ملايين دولار.

وأوضح أن مصر احتلت المرتبة الأولى عربيا بعدد الصفقات المبرمة، وذلك لحرص الكيانات الخاصة والحكومية على الاستثمار في الشركات الناشئة، كما استمرت الإمارات في الاستحواذ على أكبر قدر من إجمالي تمويل المشروعات، بنسبة 60% وارجع التقرير هذه النسبة إلى الدعم الذي توليه دبي لهذا النوع من الاستثمار، حيث ركزت على مدار السنوات القليلة الماضية، على ريادة الأعمال والشركات الناشئة من خلال إطلاق الصناديق، وبرامج المطابقة والمشروعات وترخيص المشاريع الناشئة والشركات الاستثمارية وغيرها من

⁴ <https://enterprise.press/ar/stories/2021/10/25/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%82%D8%AF-%D8%AA%D8%AA%D9%84%D9%82%D9%89-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D9%88%D8%B1%D9%88-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7/>

⁵ <https://gate.ahram.org.eg/News/3077386.aspx>

المبادرات، تعد السعودية من بين البلدان العربية التي تشهد نمواً سريعاً في هذا القطاع، ويرجع ذلك إلى المبادرات الحكومية التي أطلقتها كل من المنشآت الحكومية والهيئة العامة السعودية للاستثمار وسعيها في تحويل المملكة إلى مقصد للشركات والمشاريع الناشئة، بالإضافة إلى استقطابها للشركات الناشئة الإقليمية التي تبحث عن سوق آخر لتنمو فيه، هذا فضلاً عن إنشاء الصناديق الاستثمارية مثل صندوق الاستثمارات العامة السعودي بقيمة 1.07 مليار دولار، والشركة السعودية للاستثمار الجريء. الأمر لم يقتصر على المملكة وحدها بل هناك الصناديق التي أنشأتها شركة مبادلة التابعة لحكومة أبو ظبي بقيمة 250 مليون دولار، وصندوق الواحة بقيمة 100 مليون دولار في البحرين، وغيرها من الدول العربية.

- وأشار الأستاذ /عبد الله الصبياني رئيس الجمعية الخليجية لرأس المال الجريء، إلى أن صناعة رأس المال الجريء هي الأكبر من حيث قدرتها على مواجهة أزمة البطالة في منطقة الخليج التي تواجه بعض دولها مشكلات في إيجاد فرص عمل للمواطنين وتحتاج إلى توفير أكثر من 7 ملايين وظيفة خلال العشر السنوات المقبلة، وبين أن نشوء أسواق وصناعات جديدة في اقتصاديات دول الخليج العربية يعكس مدى وعي المستثمرين بأهمية صناعة رأس المال الجريء التي تعتبر بيئة خصبة للاقتصاد المعرفي وتوطين التكنولوجيا وركيزة أساسية للصناعات ذات القيمة المضافة العالية التي بدأت دول الخليج تتوجه إليه، حيث إن الغاية الأساسية منه هو تطوير الاقتصاد وزيادة الناتج القومي والوطني إلى جانب زيادة دخل المواطن.
- وأكد الدكتور /محمود السعيد، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، على أن الاستثمار الجريء هو أحد أشكال الاستثمارات الحديثة، ويكون في المشروعات الريادية الناشئة أو الأعمال التجارية الصغيرة، بالتالي فهو استثمار يحتوي على مخاطرة أكبر بكثير من الاستثمار العادي لأنه يتم تطبيقه على شركات ما زالت تحبو في السوق بفكرة ريادية جديدة قد تكون تكنولوجيا حديثة أو منتجات جديدة لم يتم التأكد من نجاحها بعد.
- وأوضح أن الإمارات ومصر والسعودية من أكثر الدول التي تولى الاستثمار الجريء رعاية خاصة في العالم العربي وذلك طبقاً لأحدث الإحصائيات، وتعتبر قطاعات التجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل والنقل وتحليل البيانات وتكنولوجيا المعلومات، من أكثر القطاعات التي تحظى بالتمويل في هذا المجال، وعلى الرغم من ذلك ما زال حجم الاستثمار الجريء في العالم العربي أقل من المعدلات الدولية في الدول المتقدمة، لذا من الضروري الاهتمام بجذب الاستثمارات من هذا النوع وذلك لرعاية الأفكار الابتكارية لدى الشباب وخلق فرص عمل لهم والعمل على دعم الأفكار الجديدة.
- وأشار الدكتور شريف سليمان الخبير الاقتصادي ورئيس لجنة التصدير بالجمعية المصرية الإفريقية، إلى إن جذور هذا النوع من الاستثمار ترجع إلى القرن التاسع عشر، حيث تعتبر الثقافة الأمريكية ومفهوم المسؤولية الاجتماعية والحلم الأمريكي أحد أكبر المحفزات لتطور الاستثمار الجريء بعد الحرب العالمية الثانية، وتجدر الإشارة إلى أن البروفسور جورج دوريو الأستاذ في كلية هارفرد للأعمال يعتبر بمثابة أب لفكرة مشروع رأس المال المخاطر، حيث أنشأ المؤسسة الأمريكية للبحث والتطوير عام 1946 وجمع مائتي ألف دولار ليستثمرها في الشركات التي تسوق التقنيات التي تم تطويرها خلال الحرب العالمية الثانية، وكان أول استثمار للمؤسسة الأمريكية للبحث والتطوير في شركة تطمح إلى استخدام تقنية الأشعة السينية لعلاج السرطان، وبذلك تحول مبلغ المائتي ألف دولار الذي استثمره دوريو كرأس مال مخاطر في هذه الشركة إلى 1.8 مليون دولار حينما أصبحت الشركة عام 1955 وحققت أرباحاً اقتصادية ضخمة.
- وأوضح أن الاستثمار الجريء يكون في بدايات المشاريع الريادية في أولى مراحل إنشائها، والتي تتميز بكونها ذات مخاطرة عالية ويختلف رأس المال المخاطر عن "القرض" أو "الائتمان"، حيث أنه في القرض أو الائتمان يمتلك الدائن الحق في الدين بغض النظر عن حالة الشركة، بينما في رأس المال المخاطر، فإن المستثمر لم يعط الشركة ديناً بل استثمر فيها وأصبح له حصة فيها، وهناك أيضاً الاستثمار الملائكي، وهو الاستثمار الفردي الذي يملك رأس مالياً كبيراً ويرغب في استثماره في إحدى الشركات الناشئة، وذلك مقابل حصة في هذه الشركة فيقوم الملاك بتوفير رأس المال المطلوب لرواد الأعمال لتأسيس مشاريعهم الجديدة، خصوصاً عندما تكون المصادر التقليدية لرأس المال إما رافضة للانخراط في هذه المشاريع أو ذات تكلفه عالية، وعادة لا يطلب المستثمر الملاك دوراً فعالاً في إدارة الشركة الناشئة أو الصغيرة مقابل تمويلها، على عكس أصحاب رأس المال المخاطر أو الجريء.
- ويرى أنه هذا النوع من الاستثمار ينشط في العديد من مجالات الأعمال الناشئة مثل التكنولوجيا المتطورة والأمن المعلوماتي والصناعات المتطورة والخدمات الجديدة في النقل، كما يشهد حالياً في أسواق الخليج العربي طفرة قياسية بقيادة السعودية والإمارات، التي قامت بتوفير بيئة اقتصادية وتشريعية حاضنة لمشروعات ريادة الأعمال، حتى تصدرت أسواق المنطقة من حيث تمويل المشروعات الناشئة، وشركات رأس المال المخاطر في أبو ظبي بميزانية قدرها 50 مليار درهم، وفي المملكة العربية السعودية يشكل الاستثمار الجريء ركناً رئيسياً في خطة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن رؤية 2030. ولتحقيق هذه الرؤية تم إطلاق صندوق الصناديق "جدا" التابع لصندوق الاستثمارات العامة في 2018 برأسمال قدره 4 مليارات ريال، ويستهدف صندوق "جدا" المساهمة في الناتج المحلي إلى حوالي 8.6 مليار ريال، مع توفير ما يقرب من 58 ألف وظيفة بنهاية 2027.

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

✓ قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق 28 أكتوبر 2021، الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى 8.25% و9.25% و8.75% على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى 8.75%.

• الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تشارك بقمة "قادة الاستثمار العالميين" 6.

- شاركت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بقمة قادة الاستثمار العالميين بعنوان "الإنتاج الدولي والقدرة الإنتاجية: الاستراتيجيات الوطنية والتعاون العالمي"، والمنعقدة على هامش منتدى الاستثمار العالمي السابع والذي نظمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تحت شعار "الاستثمار في التنمية المستدامة".
- وأكدت على أهمية تعامل المجتمع العالمي مع بيئة الإنتاج الجديدة على مستوى العالم، والتي شهدت تغيرًا كبيرًا، مع ارتباطها بخطط الانتعاش المستدام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة مع وجود أقل من 10 سنوات على تنفيذ خطة عام 2030.
- وأضافت أن وباء كورونا قد ألقى بثقله بالفعل على كاهل أفريقيا، متابعتها أن تقديرات الأونكتاد تشير إلى أن التعافي في إفريقيا سيكلف حوالي 154 مليار دولار، ذلك بالإضافة إلى فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة السنوية في أفريقيا والتي تبلغ 200 مليار دولار.
- وأوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أنه لا يمكن لأي دولة مواجهة تلك التحديات بمفردها، موضحة أن القمة تتيح فرصة لتعزيز الاستراتيجيات الوطنية والتعاون العالمي لمناقشة كيفية تحسين القدرات الإنتاجية.
- وأكدت على التزام مصر التزامًا كاملاً بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي طموح وشامل يتصدى للتحديات الاقتصادية والنقدية والتشريعية، ويركز على تعزيز الاستثمار وبيئة الأعمال، متابعتها أن البرنامج الذي تبنته الحكومة المصرية عام 2016 ساهم في تحسين كافة المؤشرات الاقتصادية وتعزيز صمود الاقتصاد المصري، موضحة أن ذلك انعكس من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي المرتفع، وتحول العجز الأولي إلى فائض، وانخفاض كل من التضخم والبطالة.
- وأضافت الدكتورة / هالة السعيد أن برنامج الإصلاح الاقتصادي أعطى المساحة المالية اللازمة لتحمل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لوباء كوفيد 19، الأمر الذي جعل مصر إحدى الدول القليلة التي حققت نموًا اقتصاديًا إيجابيًا وسط الوباء.
- وأشارت إلى أن سياسة الاستثمار في مصر قد تطورت بشكل كبير، لتظل مصر أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا العام الماضي وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد لعام 2021، على الرغم من التباطؤ في الاقتصاد العالمي والانحدار في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية.
- وأوضحت أن مصر استطاعت أن تظهر خلال هذا العام أن التحديات التي يشكلها الوباء لن تمنعها من المضي قدمًا في تقدمها، بل ستزيد من التصميم على الاستمرار في الإصلاح والانتعاش المستدام، مشيرة إلى اتباع الحكومة مرحلة ثانية من الإصلاحات الاقتصادية بإطلاق البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي لمدة ثلاث سنوات، والذي يستلزم إصلاحات جيدة التوجيه على المستويين الهيكلي والتشريعي، تستهدف القطاع الحقيقي وتركز على تعزيز مناخ الأعمال، مع أهداف تحفيز الاستثمارات في الصناعات الإنتاجية التي توفر فرص العمل.
- وأضافت الدكتورة / هالة السعيد، أن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية يركز على تنويع الهياكل الإنتاجية لثلاثة قطاعات رئيسية ذات أولوية، تتمثل في قطاعات الصناعة، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك بهدف تحقيق النمو المستدام وخلق فرص عمل لائقة ومنتجة بما يتسق مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة.
- أوضحت أن مصر تركز بشكل كبير على توطین أنشطة التصنيع في بعض الصناعات، بما في ذلك الأدوية والصناعات الزراعية ومنتجات الاتصالات ومتطلبات النقل والأجهزة المنزلية وصناعة الأثاث، وذلك من خلال مزيد من التوسعات في إنشاء المناطق الصناعية، مشيرة إلى الاستفادة من التغييرات في سلاسل التوريد العالمية للوصول إلى أسواق جديدة تتمتع فيها المنتجات المصرية بمزايا تنافسية.
- وأكدت على عزم الدولة المصرية فيما يخص موضوع منتدى هذا العام حول الاستثمار في التنمية المستدامة، موضحة أن الحكومة المصرية تعمل على تسريع وتيرة التعافي الأخضر، والعمل المناخي الذي يضع الطبيعة في صميمه ويضمن المنفعة العادلة لجميع القطاعات الاقتصادية، كما أكدت على وجود رؤية واضحة لدمج الأبعاد

البيئية في خطة التنمية المصرية من خلال الاستثمار في المشروعات الخضراء مثل مشروعات المعالجة الثلاثية للصرف الصحي، والطاقة المتجددة، والنقل المستدام، وموضحه أن 30٪ من خطة الاستثمار الحالية للحكومة مشروعات خضراء، ومن المستهدف زيادة النسبة إلى 50٪ بحلول العام المالي 2025/2024. وأشارت وزيرة التخطيط إلى إطلاق الحكومة المصرية مؤخرًا "معايير الاستدامة البيئية" لقياس التقدم في تمويل الأنشطة ذات التأثير الإيجابي على البيئة، للهيئات الحكومية والقطاع الخاص كذلك.

وأضافت الدكتورة / هالة السعيد، أن العالم يعتمد اليوم بشكل أساسي على الشراكات والتعاون الدولي الذي تتيحه مؤسسات مثل الأونكتاد، مشيرة إلى تحقيق الحكومة المصرية الاستفادة من الشراكات الفعالة مع القطاع الخاص، خاصة من خلال صندوق مصر السيادي الذي يهدف إلى تعزيز الإنتاجية، والاستفادة من سلاسل القيمة العالمية، وتوفير فرص تبادل المعرفة، وزيادة حصة القطاع الخاص في الاقتصاد وفي تنفيذ الاستثمار المؤثر.

وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، مشاركة مصر بنشاط في أنشطة منظومة الأمم المتحدة، متابعه أنه بالتعاون مع الأونكتاد وأربع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، تقوم الحكومة المصرية بتنفيذ مشروعًا مشتركًا مع المنسق المقيم للأمم المتحدة بشأن "استراتيجية تمويل أهداف التنمية المستدامة في مصر"، لتشمل القطاعات التي يغطيها المشروع، التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، والنقل.

• **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، البرنامج القطري يتيح لمصر الاستفادة من الدعم الفني في كل المجالات ويساعد في تحسين مكائنها في مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية⁷.**

أشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إن العلاقات بين جمهورية مصر العربية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اتسعت وتعمقت على مر السنوات الماضية لتكون مصر من أوائل المشاركين والداعمين لإطلاق مبادرة المنظمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن الحوكمة والقدرة التنافسية من أجل التنمية وذلك في عام 2005، متابعه أن مصر تولت الرئاسة المشتركة لمبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في الفترة من 2007-2009.

وأشارت أيضاً إلى أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قامت في عام 2014 بوضع برامج قطرية كأداة جديدة لدعم عدد محدود من الاقتصاديات الناشئة والتي حققت قدر من الإصلاح الاقتصادي في استكمال إصلاحاتها وتعزيز السياسات العامة، موضحة أن أهداف البرنامج القطري تتمثل في مساعدة الدول المختارة على تبني معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كأداة لتقييم سياسات الإصلاح، وتعزيز الفهم المشترك للتحديات السياسية المهمة التي تواجه المجتمع بأكمله لمعالجة المشاكل العالمية بصورة تشاركية.

أوضحت أن هناك العديد من المزايا بعد إعداد البرنامج القطري تمثلت في تسهيل عملية التنسيق المشترك بين مصر والمنظمة من خلال خلق إطار مؤسسي، كما يتيح لمصر إمكانية متابعة التقدم المحرز في المشروعات الجارية كافة بصورة دورية، مضيفه أن إعداد البرنامج يسهل مشاركة مصر في أنشطة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المختارة، وكذلك إعداد الدراسات المشتركة ومراجعات النظراء التي تساعد على متابعة وتقييم أجندة الإصلاح الهيكلي.

وأضافت أن إعداد البرنامج يتيح لمصر الاستفادة من الدعم الفني في مختلف المجالات مما يساعد في تحسين مكانة مصر في مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يمنح الوصول إلى شبكة من الخبراء الدوليين وأفضل الممارسات الدولية، يدعم جهود مصر للحصول على العضوية الكاملة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وحول محتوى البرنامج القطري كشفت الدكتورة / هالة السعيد، أن البرنامج يعتمد على العمل المشترك في خمسة محاور أولها الاستقرار الاقتصادي ودعم الإصلاح الهيكلي ويهدف إلى دعم تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي صاغته الحكومة المصرية ويستهدف تنويع هيكل الاقتصاد المصري والتركيز على قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات.

وأوضحت أن المحور الثاني خاص بالتكنولوجيا والعلوم والابتكار، حيث يهدف التعاون مع المنظمة في هذا المحور إلى دعم وتعزيز الاقتصاد الرقمي في مصر لتوفير فرص عمل لائقة في هذا المجال وتحسين مستوى معيشة المواطنين بما يتفق مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

وأضافت أن المحور الثالث يتعلق بالحوكمة العامة ومكافحة الفساد وذلك لدعم وتعزيز أطر الحوكمة لضمان الوصول المتكافئ إلى العدالة والمساواة بين الجنسين ونشر مبادئ الشفافية وحوكمة الإدارة الرشيدة.

وفيما يتعلق بالمحور الرابع أشارت الدكتورة / هالة السعيد، أشارت إلى أنه يرتبط بالإحصاءات والمتابعة ويهدف لتطوير جودة البيانات والإحصاءات وتحسين أساليب جمع البيانات باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية، متابعه أن المحور الخامس فسيكون حول التعاون في مجالات التنمية المستدامة وعظم مسيرة مصر في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية وتعزيز الأطر الحاكمة لتنفيذ وتمويل أهداف التنمية المستدامة.

⁷ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=776&lang=ar>

• **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، معدل النمو المتوقع يصل الي 5.2% نموًا متوقعًا في العام المالي الجاري⁸.**

- أشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خلال مشاركتها في المنتدى الاقتصادي العربي النمساوي الثاني عشر، إلى إن مصر قد واجهت في العقد الماضي العديد من التحديات واستطاعت التعامل معها بفاعلية، وقد تمت صياغة رؤية مصر 2030 لدفع مصر إلى الأمام خلال العقد الحالي، وتعد الرؤية هي النسخة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والتي تستند إلى مبادئ التنمية المستدامة الشاملة، والتنمية الإقليمية المتوازنة، والنهج التشاركي، وتعكس الرؤية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مؤكدة أن هناك إمكانات هائلة لكل من المستثمرين المحليين والخارجيين والقطاع الخاص لدعم مصر لتحقيق رؤيتها الطموحة.
- وأشارت إلى المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، الذي أطلقته الحكومة في عام 2016، والتي تعتمد على رؤية مصر 2030، وقد تم إطلاق البرنامج بهدف واضح يتمثل في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات التي من شأنها أن تؤدي إلى استقرار الاقتصاد الكلي والشمول، والنمو المستدام، وتضمنت هذه الإصلاحات واسعة النطاق ضبط كل من السياسات المالية والنقدية من خلال إعادة هيكلة بعض القطاعات وأبرزها قطاع الطاقة وتحرير سعر الصرف، وتحسين مناخ الاستثمار بهدف زيادة القدرة التنافسية واستعادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري، مؤكدة أنه بفضل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، استطاعت مصر مواجهة تداعيات فيروس كورونا، حيث ضمنت سياسات الحكومة الإنفاق المستهدف لتنفيذ برامج الحماية الصحية والاجتماعية الضرورية والحفاظ على الاستدامة المالية مع إعادة بناء الاحتياطيات الدولية، ونتيجة لذلك، أصبحت مصر واحدة من الدول القليلة جدًا في العالم القادرة على تحقيق نمو بنسبة 3.3% في عام 2021، على الرغم من التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا، ومن المتوقع أن ينتعش نمونا الاقتصادي بقوة إلى 5.2% في السنة المالية 2021/22.
- وأوضحت أن استراتيجية الحكومة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا تستهدف الشرائح الأكثر احتياجًا من السكان، وشمل ذلك كلاً من التدابير النقدية والمالية التي تركز بشكل أساسي على استدامة النشاط الاقتصادي وتخفيف الآثار الناجمة عن فيروس كورونا على القطاعات الأكثر تضرراً، وعلى الأخص قطاع السياحة، موضحة أن الاهتمام المتجدد بالمواقع السياحية في مصر إلى جانب الاهتمام المتزايد بالسياحة المحلية والسياحة البيئية يؤدي إلى تزايد فرص العمل في هذا القطاع.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى "البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي" الذي انطلق عام 2021، وهو يتمثل المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي ويركز على رفع القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد ويهدف إلى تحقيق نمو شامل متوازن ومستدام، ويهدف البرنامج إلى تغيير هيكل الاقتصاد من خلال زيادة القيمة المضافة لثلاثة قطاعات رئيسية الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يستهدف البرنامج أيضاً التطوير في ثلاثة أسواق مترابطة هي سوق رأس المال، وسوق التجارة، وسوق العمل، ويحتوي البرنامج أيضاً على خمس ركائز تكاملية وداعمة تتمثل في تعزيز بيئة الأعمال ودور القطاع الخاص، النهوض بسوق العمل وكفاءة التدريب المهني والتقني والتكنولوجي، تحسين الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى التمويل، بالإضافة إلى ضمان الحوكمة العامة، واستكمال عملية التحول الرقمي، والاستثمار في تنمية رأس المال البشري.
- وأوضحت الدكتورة / هالة السعيد، دور صندوق مصر السيادي كأحد الآليات الرئيسية لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، حيث يُعد الصندوق ذراع استثماري، من خلال الشراكة مع مستثمرين محليين ودوليين، لخلق فرص استثمارية في قطاعات واعدة عالية النمو، بما في ذلك الصناعة، وخاصة الأدوية والمنتجات الغذائية والتصنيع الزراعي بالإضافة إلى قطاع الخدمات اللوجستية، وقطاعات الخدمات المتعددة مثل التعليم والصحة وتحلية المياه، كما أنشأ الصندوق أربعة صناديق فرعية في مجالات تتماشى مع أولويات الدولة وهي الخدمات الصحية والبنية التحتية والخدمات المالية والتحول الرقمي والسياحة والاستثمار العقاري.
- وأشارت إلى ما قامت به الحكومة من إطلاق "دليل معايير الاستدامة البيئية" بهدف دمج معايير التنمية المستدامة والعدالة في الخطط الوطنية، موضحة أن 15% من مشاريع خطة الاستثمار الوطنية للسنة المالية 2020/2021 كانت مشاريع خضراء، وتهدف الحكومة إلى مضاعفة هذه النسبة في 2021/2022، وتحقيق هدف 50%-60% من المشاريع الخضراء بحلول 2024/2025، وتركز هذه المشاريع على معالجة تغير المناخ والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من خلال إنشاء أنظمة نقل ذكية، مثل النقل الخفيف بالسكك الحديدية والسكك الحديدية الأحادية للتنقل الأنظف، وإنشاء مشاريع لتحسين الوصول إلى المياه والصرف الصحي، مثل أنظمة الري الحديثة وقنوات الصرف ومحطات تحلية مياه البحر والصرف الصحي ومحطات الرفع، وفيما يتعلق بتعزيز الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، فقد أنشأت الحكومة توربينات الرياح ومحطة الطاقة الكهروضوئية ومحطات الطاقة الشمسية، كما أطلقت مصر أيضاً "سنداتها الخضراء" الأولى بقيمة 750 مليون دولار أمريكي، وكانت دولة رائدة في هذا الصدد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا، علاوة على ذلك، تقوم الحكومة بوضع اللبسات الأخيرة على الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ، كما تقوم بصياغة "الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين" لتشجيع استخدام الهيدروجين الأزرق والأخضر كمصدر للطاقة منخفض الانبعاثات إلى الصفر.

⁸ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=772&lang=ar>

وأكدت على أن مصر أكبر سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما تعتبر بوابة رئيسية للأسواق الأفريقية والأوروبية لذلك توجد العديد من الفرص للاستثمارات النمساوية في مصر، مضيفاً أن مصر تسير على مسار إيجابي حتى عام 2030 وأن الحكومة ستواصل المساهمة في بناء بيئة أعمال مواتية وستواصل توجيه جهودها نحو خلق فرص مالية استثنائية للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

• **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية،: جائزة التميز الحكومي أهداف لنشر ثقافة الإبداع والتميز في مؤسسات الدولة⁹.**

أشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى أن حفل إعلان جوائز مصر للتميز الحكومي يأتي تأكيداً على استمرار مسيرة الدولة المصرية نحو التميز، والحرص الشديد على نشر ثقافة الإبداع والتميز في مؤسسات الدولة، موضحة أنه رغم التحديات الكبيرة التي واجهت مختلف دول العالم نتيجة تداعيات فيروس "كوفيد19" إلا أنه كان هناك عزيمة كبيرة لمواصلة العمل وعدم توقف الرحلة نحو التميز، متابعتها أنه تمت مواصلة العمل والتدقيق لمكافأة من اجتهدوا وتفوقوا في مؤسساتهم، رغم تلك الظروف الصعبة وتقديم الشكر لهم على تميزهم، الذي سببهم في الارتقاء بالخدمات الحكومية والتيسير على المواطنين ودعم خطط الدولة نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وأضافت أن هذا الاحتفال يؤكد وجود الطاقات والامكانيات والعزيمة في تحقيق النجاح، مضيفاً أن الحفل سيسهم في تحفيز الكثير من مؤسسات الدولة لدخول هذا السباق نحو التميز والإبداع، وأضافت أيضاً أن جائزة مصر للتميز الحكومي تم إطلاقها عام 2018 تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية، وبالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة والتي تهدف إلى الخبرات والتجارب وأفضل الممارسات في مجالات تطوير الأداء المؤسسي والخدمات الحكومية والابتكار والتميز، متابعتها أن التعاون بين مصر ودولة الإمارات فيما يخص جائزة التميز الحكومي، يضيف إلى رصيد العلاقات المتنامية بين البلدين في شتى المجالات، والتي تحظى باهتمام ودعم القيادة السياسية في البلدين، مؤكدة أن التعاون بين الدولتين نموذجاً يحتذى به لعلاقات التعاون العربية.

وأوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أن جائزة مصر للتميز الحكومي تهدف إلى تحفيز روح التنافس والتميز سواء على مستوى العاملين أو على مستوى المؤسسات الحكومية، متابعتها أنه يتم تكريم المتميزين في أداء الخدمات العامة تكريماً معنوياً ومادياً، مما يرسخ قيم العطاء والانتماء، ويحفز الجميع على الارتقاء بمستويات الأداء والالتزام بمعايير الجودة، مضيفاً أن ذلك من شأنه المساهمة في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 وبخاصة هدف "حوكمة مؤسسات الدولة وتعزيز الشراكات"، والذي يعد أساساً ضرورياً وهدفاً استراتيجياً للتطوير المؤسسي، وترسيخ الشفافية، وتعزيز المساءلة والمحاسبة، وتمكين الإدارة المحلية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال.

وأضافت أيضاً أن هدف "حوكمة مؤسسات الدولة وتعزيز الشراكات" يرتبط بأهداف التنمية المستدامة الأممية وخاصة بالهدفين السادس عشر وهو "تحقيق السلام والعدل والمؤسسات القوية"، والهدف السابع عشر والمعني بـ "عقد الشراكات"، مؤكدة أنه لا تنمية بدون مؤسسات قوية تدعمها شراكة تنموية تضم القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى جانب الحكومة.

⁹ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=757&lang=ar>

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام 2018، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعداً؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخضمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من 3,7 مليار جنيه مصري في 2014 إلى 10.6 مليار جنيه في 2018. وارتفعت بنسبة 18% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة 8.9 مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حصيلته نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم 82 لسنة 2019، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم 7 لسنة 2019، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 7 لسنة 2019 بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (4مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استجاره تمويلاً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلاً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر:10

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن 20 مليون جنيه، و5 ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهي الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهي الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- **الهيئة العامة للرقابة المالية، حجم التمويل متناهي الصغر يرتفع إلى 23.5 مليار جنيه بنهاية أغسطس 2021¹¹.**
- أشارت الهيئة العامة للرقابة المالية، إلى أن قد سجلت إجمالي تمويلات الشركات والجمعيات للتمويل متناهي الصغر نحو 23.56 مليار جنيه بنهاية أغسطس 2021، مقابل 17.443 مليار جنيه بنهاية أغسطس 2020، واستحوذت الشركات على نسبة 56.2% من أرصدة التمويل، وجاء في المركز الثاني الجمعيات والشركات من الفئة "أ" على نسبة 37.68%، وفي المرتبة الثالثة جاءت الجمعيات والشركات من الفئة "ج" على نسبة 3.33%، ثم الجمعيات والشركات من الفئة "ب" على نسبة 2.79%.
- واستحوذ النشاط التجاري على 60.5% من الأرصدة، ثم النشاط الزراعي على نسبة 18.6%، ثم النشاط الخدمي 13.9%، ثم النشاط الإنتاجي على نسبة 6.84%.
- وأوضحت الهيئة أن قد بلغ عدد العملاء 3.368 مليون مستفيد بنهاية أغسطس 2021، مقابل 3.115 مليون مستفيد بنهاية أغسطس 2020.

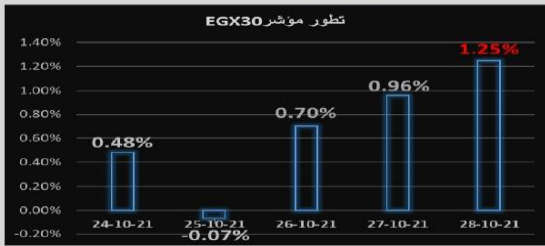
¹⁰ [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

¹¹ <http://www.emff-eg.com/2021/10/20/%d8%ad%d8%ac%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%85%d9%88%d9%8a%d9%84-%d9%85%d8%aa%d9%86%d8%a7%d9%87%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%ba%d8%b1-%d9%8a%d8%b1%d8%aa%d9%81%d8%b9-%d8%a5%d9%84%d9%89-23-5-%d9%85%d9%84/>

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

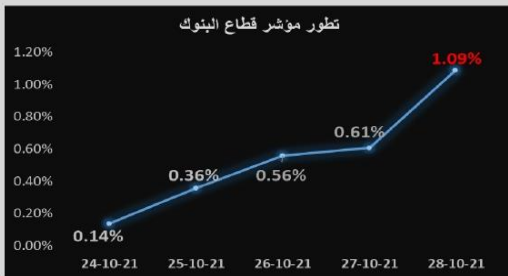


تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

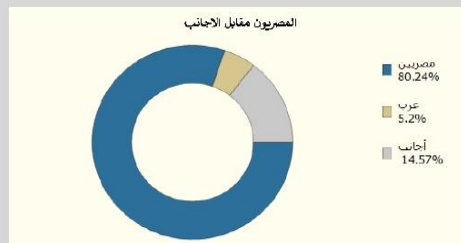
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة 1.25% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ٢٨ أكتوبر ٢٠٢١ مقارنةً بانخفاض بنسبة 0.48% في بداية الأسبوع. وأرتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة 2.50% مقارنةً بانخفاض بنسبة 0.83% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة 1.09% مقارنةً بانخفاض بنسبة 0.14% في بداية الأسبوع، كما ارتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة ٢,٦٨%، مقارنةً بانخفاض بنسبة ٢,٥٧% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

▪ انفوجراف (1) يوضح تقرير وزارة التعاون الدولي، التي تشير إلى أن مصر تحافظ على مكانتها كأكبر شريك استثماري:



▪ **انفوجراف (2) يوضح تقرير البنك الدولي، الذي يتوقع أن تحقق مصر معدلات نمو اقتصادي أقوى من مستوياته ما قبل الجائحة:**

توقعات: **مصر** تحقق معدلات نمو اقتصادي أقوى من مستوياته ما قبل الجائحة



تعافي الاقتصاد المصري يقود تعافي أداء اقتصادات الدول المستوردة للنفط في المنطقة، ويشكل نصف حجم اقتصاد المجموعة.

زيادة على أساس سنوي في معدل نمو استثمارات القطاع العام المصري خلال الربع الأول 2021.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



معدل نمو اقتصاد المنطقة في 2022، مقارنة بـ 2.8% في 2021

خسائر في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بسبب كورونا

المصدر: البنك الدولي، أكتوبر 2021



توقعات اقتصادية

مجلس الوزراء المصري
مركز للعلوم ودعم اتخاذ القرار

